الإستراتيجية البديلة للتنمية في البيئة العربية: إشكالية العلاقة بين التنمية والديمقراطية بين السياقات العولمية والمتطلبات المحلية.

د/أحمد باي - أ/مريم دندان.
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
جامعة الحاج لخضر - باتنة.

ملخص

تعد العلاقة بين التنمية والديمقراطية من المواضيع الجدلية في الدراسات الأكاديمية المتخصصة، في سياق البحث عن أسبقية البناء والجذب التفاعلي بين الظاهرتين، الأمر الذي أثرى الدراسات التنموية والأبحاث في التنمية السياسية، واختلفت الطرحات في أسبقية التنمية وضرورة توفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في مقابل الربط بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع. غير أن التطورات النظرية والمفاهيمية في هذا المجال من الدراسات فصلت في الإشكال، حيث تم طرح فكرة وحدة البناء في سياق "التنمية الإنسانية" لجدلية البناء. هذه الدراسة ستجعل من الواقع العربي بيئة تطبيقية للبديل التنموي الجامع بين التنمية والديمقراطية، والبحث في أهم التحديات التي قد تعرقل تجسيده.

Abstract:

The relationship between development and democracy is a controversial topic in the specialized academic studies, in the context of the research for the primacy of construction and interactive attraction between the two phenomena, which enriched the development studies and research in political development, and varied the thesis in the primacy of development and the need economic and social conditions of democracy in the relation of the link between political freedom and economic development as a dependent variable. However, the conceptual and theoretical developments in this field of studies detailed in certain problematic, where it was proposed the idea of the construction unit that is "human development" of the dialectic of construction. This study will make the Arab reality an environment of application of the alternative development between development and democracy, and the research in the most important challenges that may impede the incarnation.

مقدمة:

لقد ارتبط مفهوم التنمية بظهور الدول العالم ثالثية في الجنوب، وبعملية تحديث بنيوية شاملة اقتصادية، سياسية وثقافية، والتي في سياقها حاولت دول المعسكرين استقطاب هذه الدول، بمساعدتها على الانتقال من التقليدية إلى الحداثة. وفق هذه الثنائية وعلى أساسها تم بناء المسار التنموي في العالم الثالث في جميع الفترات اللاحقة عن الحرب العالمية الثانية إلى غاية اللحظة الراهنة. وطيلة هذه الفترة ظل حقل التنمية بمختلف أبعاده يعد البؤرة الكاشفة عن طبيعة العلاقة بين التنظير والواقع، وظلت تفسيراته تتأرجح بين النظرية المعيارية والنظرية الأمبريقية التي تمتاز بتأكيدها على العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات والظواهر، إذ أن حقل الدراسات التنموية يؤكد على ضرورة أن تنبع النظريات من الواقع الامبريقي ويطرح علاقة مزدوجة بين التنظير والواقع، كما تسعى هذه النظريات ذاتها لتشكيل واقع آخر، وإعادة صياغتها وفق مسلماتها ومفاهيمها.

ومن الثابت أن منظري التنمية، استمدوا أطروحاتهم من استقراء الواقع الأوروبي الغربي في تطوره التاريخي، باعتباره -حسبهم -يتضمن صورة مثالية تجسد التطور البشري. وبناء على ذلك انطوت هذه النظريات على دلالات قيمية أيديولوجية، ترتبط بتحيزها للنموذج الغربي في التطور الاقتصادي والسياسي. وفي الربط بينهما، وتحولت بذلك النظريات إلى أيديولوجيات تسعى لخلق واقع آخر جديد وكانت صياغة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية صورة عاكسة لمضامين الخبرات الإنمائية الغربية، الأمر الذي أقر بتواجد صعوبات واقعية ومنهجية تواجه الانطلاق من هذا التصور لبناء نظرية عامة قادرة على تفسير مختلف المشكلات التنموية الاقتصادية والسياسية في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية، والتي تعكس أوضاعها وظروفها تخلفا عن الخبرات الغربية.

إن تسارع ديناميكية العولمة، أدى إلى ترسيخ هذا المسار وتعميمه، بتأكيد الارتباط الحتمي بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، ليتم بذلك السعي تحت مسمى "العالمية" نحو عولمة خصوصية معينة: النيوليبرالية سياسيا واقتصاديا، وتعميمها

بوسائل متعددة، قبولا ورفضا، فهي بذلك تؤكد استمرارية لطرح فرضية أولوية الإطار المرجعي الغربي في التغيير والتحديث.

من جهة أخرى اتسم عصر العولمة بظهور ثلاث ثورات متزامنة هي:

- ثورة سياسية بالانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية.
- ثورة قيمية بالانتقال من القيم المادية إلى نوعية الحياة.
- وثورة فكرية، اتسمت بسيادة الإطار الفكري ما بعد الحداثي الرافض لكل أنواع التمثيل، وانعكس ذلك على الإطار المفهومي لكل من الديمقراطية والتنمية وعلى الطبيعة العلائقية بين المتغيرين، انطلاقا من التحول من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، ومنطق الحوكمة الديمقراطية الذي يجمع بين الجانبين الإجرائي والقيمي للديمقراطية، ومن التنمية الاقتصادية كمرادف للنمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية تركز على نوعية حياة الإنسان المادية والمعنوية.

وقد أدى اعتبار "الإنسان وحدة أساسية في التحليل التنموي، والتحول في جوهر التنمية نحو اعتبارها عملية تغير مجتمعي شامل ومتعدد الأبعاد إلى طرح تساؤل عن طبيعة الارتباطات السببية بين أبعادها؟، بمعنى أي بعد منها يشكل المتغير المستقل، وأيها يشكل المتغير التابع، ليعاد بذلك النظر في النظريات الكلية انطلاقا من أن بناء التنمية الإنسانية يرتكز على التفاعل بين القيم الاجتماعية والثقافية المحلية بهدف استثمار فرص العولمة، مواكبتها والعمل على أنسنتها.

لقد أدى تطبيق أنموذج "التنمية الإنسانية"، القائم على اعتبار الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، ووسيلة للتنمية وغايتها، إلى التأكيد على ضرورة تمكين الناس عبر بناء وتحرير قدراتهم حتى يتم توظيفها بشكل ملائم ومفيد، يساعد في تفعيل دور الدولة في تحقيق التنمية من خلال إعادة هندسة قدراتها وجعل المعادلة التنموية تقوم على دور تنموي فعال للدولة، قطاع خاص نشط ومجتمع مدني مشارك.

غير أن إخفاق تطبيق هذا الأنموذج التنموي البديل في الواقع العربي، أدى إلى طرح معادلات تنموية جديدة تؤكد على إعادة النظر في ثنائية (العولمي/المحلي) أو (العالمية/الخصوصية)، باتجاه الربط بين العالمي والمحلي، لأن كل خبرة تنموية يجب أن تعكس بالضرورة إطارها الدولي وظروفها المحلية، ولكن تبقى الدلالة الإنسانية لهذه

الخبرة تتعلق بدور الدولة القوية. والتركيز على التنمية الإنسانية بكافة أبعادها مادية وقيمية، ولعل في ذلك دعوة إلى ضرورة تجاوز النظرية التنموية الواحدة العالمية، التي تتجاوز جميع الثقافات الوطنية، لان كل ثقافة محلية منفردة في صيرورتها ولا تتطور في خطوط ثابتة.

ومن منظور "البناء"، يتم تجاوز المفاهيم الكلاسيكية التقليدية لمضامين الديمقراطية والتنمية، فمن مفارقات العولمة، تصاعد جدلية (العولمي - المحلي)، لأن كلتاهما أصبحت تجمع بين طرفي نقيض (العالمية/الخصوصية)، فالديمقراطية تقوم على قيم ومبادئ عالمية متفق حولها، وتستند في بنائها إلى الخصوصية المحلية. والأمر نفسه ينطبق على مضمون التنمية الإنسانية، التي تتجاوز منظومة القيم الغربية التحديثية التي تستهدف بالأساس الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي التي عرفت انتشارا واسعا في ظل العولمة الاقتصادية، فقد عملت قوى العولمة اللبرالية على جعل هذه الخصوصية الثقافية الغربية بمثابة عقيدة عالمية، تخضع لها كافة المجتمعات بغض النظر عن خصوصيته إلى منظومة تنموية بديلة إنسانية منصفة، تقوم على متطلبات المحلي.

وذلك راجع إلى أنه في عصر العولمة، بات التأكيد واضحا على **جدلية التكامل – التفاعل**، وتعزيز كل من التنمية والديمقراطية لبعضهما البعض، وهذا الارتباط تحدده معطيات كل واقع ومتطلباته.

وانطلاقا من ما تقدم تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الحلول العولمية المرتبطة بتحديد مسار الارتباط بين التنمية والديمقراطية في بناء نموذج تنموي بديل في المنطقة العربية؟

و تتم الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال التطرق ومعالجة المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للموضوع.

أولا -الديمقراطية.

ثانيا -التنمية الإنسانية.

ثالثا -العولمة.

المحـــور الثـــاني: العلاقـــة بـــين التنميـــة والديمقراطيـــة في البيئـــة العربيـــة: السياقات العالمية.

أولا -مقاربة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو الديمقراطية.

ثانيا -الحوكمة الديمقراطية ومسارات جديدة للتنمية.

ثالثا -تحديات التنمية الإنسانية العربية.

المحور الثالث: استراتيجيات بناء التغيير: من السياق العولمي إلى السياق المحلي.

اولا -حدود العولمة عربيا.

ثانيا -الاقتصاد السياسي للإصلاح.

ثالثا -نحو دولة تنموية في المنطقة العربية.

خاتمة.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للموضوع:

أولا -في تعريف الديمقراطية:

شكلت "الديمقراطية"، نموذجا من نماذج الحكم التي تم طرحها في سياق تطور الفكر السياسي، وتناولتها دراسات النظرية السياسية، واتسع الاهتمام بهذا النموذج ليشكل قاسما مشتركا لفروع علم السياسة ابتداء من الفلسفة السياسية، السياسة المقارنة، الدراسات التنموية، العلاقات الدولية، وغيرها. غير أن المصطلح لم يحظ بالإجماع العلمي حول تعريف موحد، يمكن الاستدلال به، حيث كانت ولازالت محل سجال أكاديمي علمي وسياسي، كما أنها تعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة، والحوصلة أن هناك مجموعة واسعة من وجهات النظر التي تدور حول معنى، مضمون، وشكل الديمقراطية، وكذلك شروط تحقيقها.

وبغض النظر عن ظهور المفهوم في المجتمع الأثيني، فالديمقراطية لم تتبلور معالمها إلا في عصر النهضة الأوروبية، ولهذا فقد ارتبطت بمرحلة الحداثة الغربية القائمة على العلمانية والهيمنة الأيديولوجية، فظهرت الديمقراطية الليبرالية، التي أرجع "جاك شوفالييه" (Jacque Chevalier) نموذجها في مؤلفه الموسوم ب "**دولة ما بعد الحداثة**"[1] إلى الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، حيث كانت كرد فعل على الحكم المطلق، فقد تم بناء نظريات الديمقراطية وفقا لتصورات العقد

الاجتماعي (Le Contrat Social)، القائمة على فكرة التمثيل النيابي، نظرية الفصل بين السلطات، والتعددية الحزبية.

وصولا إلى عصر العولمة المتسم بسيادة الإطار الفكري ما بعد الحداثي مشكلا نسقا فكريا مفتوحا تغيب فيه الثنائيات.التي كانت تغذيها الأيديولوجيات المحكومة حسب "جان فرانسوا ليوتار" (Jean François Lyotard) بالسرديات الكبرى أو الأنساق الفكرية المغلقة،[2] الأمر الذي شكل فارقا مهما في دراسات الديمقراطية، لتعاد صياغتها باعتبارها قيمة عالمية، تطبق وفق خصوصيات الشعوب، ومبادئ المجتمعات وأديانها، وتستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد النظم السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها، ويعكس تعدد المراحل التي تبلورت خلالها مفاهيم مختلفة للديمقراطية، تعددية واختلافا في تعاريفها. فقد شكلت مجالا للسجال والمراجعة الأكاديميين، ومع ذلك فجوهر الديمقراطية ظل يقوم على اعتبارها" نهجا للحكم يتضمن معادلة لاتخاذ القرارات طرفيها الحاكم والمحكومين، تقترن بقيم المساواة، الحرية، والعدالة".[3] وينصرف العديد من الأكاديميين إلى أنه من الصعوبة وضع إطار تفسيري شامل للديمقراطية في ظل عدم وجود اتفاق حول المفاهيم الأساسية والمتغيرة لها، فقد أظهرت النقاشات العامة في الفكر السياسي المعاصر، أن هذا المصطلح غالبا ما يتم استخدامه تبادليا للدلالة على ثلاث (03) مفاهيم أساسية، هي:

-الديمقراطية كعملية (Demacracy as a process): وفحواها الإجراءات والشكليات وآليات التنظيم السياسي للانتخابات، وكل ما يرتبط بها من آليات ومدخلات العملية السياسية (input).[4]

-الديمقراطية كشرط (Demacracy as a condition): وتتعلق بكل ما يرتبط بالتنظيمات المجتمعية وحوكمتها.

-الديمقراطية كنتيجة (Demacracy as a result): وهي بهذا المفهوم تعبر عن السياسات، البرامج والتطبيقات التي غالبا ما يتم وضعها من قبل المواطنين، (Output).

ورغم تباين طبيعة هذه المفاهيم الثلاثة، إلا أنه يمكن اعتبار القاسم المشترك بينها هو أنها تركز على المشاركة الشعبية في الحكم، والتي تتميز بها الأنظمة الديمقراطية عن بقية أنظمة الحكم الأخرى، كأساس لإضفاء الشرعية على الحكم. وفي تلخيص لمضامين هذه المفاهيم يعتبر "ديفيد هيلد" (David Held) أن "كل أنواع الديمقراطية يمكن تقسيمها منطقيا إلى نمطين: ديمقراطية مباشرة أو تشاركية... وليبرالية أو تمثيلية".[5]

وعلى هذا يمكن أن نصنف التعاريف المقدمة بشأن المفهوم إلى نوعين: النمط الأول هو التعاريف الإجرائية، والنمط الثاني هو التعاريف الموسعة أو الموضوعية.

التعريف الموسع للديمقراطية: لقد ركزت الخطابات السياسية الراهنة على ضرورة مقاربة مفهوم الديمقراطية من حيث نتائجها، إذ تشكل الحرية هدفا أساسيا لذلك، حيث ورد ذلك بشكل مباشر في إعلان "فيينا" لحقوق الإنسان، الذي أشار أن: "الديمقراطية تتأسس على حرية معبرة عن إرادة الشعوب في تحديد أنظمتهم السياسية الخاصة، اقتصادية، اجتماعية وثقافية ومشاركتهم الكاملة في مجريات حياتهم".[6]

إن إعادة تعريف الديمقراطية جاء في سياق إعادة إحياء النظرية الليبرالية، وسيادة البراديغم الديمقراطي، حيث ترتبط بفكرة الحوكمة (Governance)، التي تعتبر كصيغة حكم ونمط من أنماط اتخاذ القرار، تقوم على التفاوض بين أطراف ثلاثة هي مؤسسات الدولة، تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. يشارك فيها الشعب في صياغة السياسة العامة، وتعمل ضمنها الدولة بمسؤولية وتخضع من خلالها للمحاسبة على قراراتها وأعمالها".[7] ليكون بذلك هدف ابتكار نظرية الديمقراطية القائمة على المشاركة هو تفعيل الرقابة الشعبية، الشفافية والحصول على المعلومات ودور المساءلة، من خلال تفعيل أداء المواطن السلبي الذي يتحدد تبعا لمنطق الحقوق السلبية، الذي ساد وفقا للنظرية التقليدية، في حين يتمتع الممثلون المنتخبون بأكبر هامش من الاستقلالية في عملية صنع القرارات السياسية.[8]

فالديمقراطية إذن مفهوم تراكمي، يقوم على التكامل بين بعدين أساسيين: بعد ذو طبيعة إجرائية يركز على مدخلات العملية السياسية. في حين يشمل البعد الموضوعي

الموسع أهداف الديمقراطية من حيث نتائجها الإنسانية، وبناء قدرات الأفراد، باعتبارها وسيلة لتحقيق غاية التنمية التي هي غاية كل نظام سياسي، كما أنه يوسع نطاق الحقوق التي ينبغي للديمقراطية حمايتها لكي تشمل الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، حقوق الجندر والتنمية.[9]

ثانيا -التنمية الإنسانية مقاربة معرفية:

عكست مسيرة التنمية التغيرات في مداخل السياسات التنموية الاقتصادية في العالم بشكل عام، حيث تطور مفهوم التنمية من عقد إلى آخر، ليعكس في كل مرة جملة المقاربات المعروفة، وقد كان مضمون التنمية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة في كل مرحلة، ورغم أن التنمية تعتبر ظاهرة اجتماعية، نشأت مع نشأة البشر المستقر إنتاجا، وارتقاء، وعلاقات، واتخذ مفهومها صورا مختلفة عبر حضارات مختلفة، غير أن الدراسات التنموية اتخذت منحى ايجابيا بعد الحرب العالمية الثانية، في ظل الاهتمام المتزايد بتنمية اقتصاديات الدول حديثة الاستقلال وأصبحت التنمية مفهوما منتشرا، باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف، وفي نهاية ستينات القرن الماضي انتقل إلى علم السياسة، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان المتخلفة تجاه الديمقراطية. وتطور لاحقا ليشمل مختلف الجوانب: اجتماعية، ثقافية، بيئية ليصل في نهاية المطاف إلى مضمون شامل هو التنمية الإنسانية.

1 -اصطلاح التنمية ومدلولاته: يشير مصطلح التنمية في أبسط معانيه إلى "الانتقال المقصود من حال إلى آخر أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع".[10] وتعرفها هيئة الأمم المتحدة 1955م بأنها: "العملية المرسومة لتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادأته"، ومن تعريفاتها أيضا أنها "العملية التي تهدف لإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد، في نوعية الحياة لكل أفراده (...)، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة".[11]

وقد جاء الإعلان العالمي عن الحق في التنمية، مؤكدا على المفهوم المتكامل والشامل للتنمية، معتبرا "التنمية سيرورة شاملة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان وتحقيق رفاهيتهم، وهذه السيرورة تقوم على مبدأين الأول مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في العملية التنموية، والثاني التوزيع العادل لعائداتها".

بناء على سالف التعاريف نلاحظ أن تحليل مفهوم التنمية قد حظي بتوافق واسع في الآراء، وساد توجه أكاديمي وعملي عام على ضرورة فهمها على أنها تشمل مجمل أوجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي التي تتطلع إليها الشعوب، وهو المعنى الذي انتهت إليه أدبيات الأمم المتحدة والموسوم بالتنمية الإنسانية المستدامة.[12] وضمن مواكبة مختلف الجهود والتطورات في المفهوم، قام البنك الدولي بتوسيع نظرته نحو التنمية، لتشمل قضايا التوزيع، وحماية الفئات الهشة، كما عمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية على إدراج معايير جديدة ضمن مفهوم التنمية، تتضمن الدخل الفردي، مضافا إليه عناصر أخرى ذات أبعاد سياسية واجتماعية.[13]

2 -**المنظور الإنساني للتنمية:** بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية، ونهاية الصراع الأيديولوجي، ومعها المنطق التنموي ببعديه الاقتصادي والاجتماعي المعبرين تباعا عن القراءة الرأسمالية، والقراءة الاشتراكية لمفهوم التنمية، جاء أنموذج التنمية الإنسانية، كبديل تنموي يعمل على استغلال الفرص التي تتيحها العولمة، ويقلل من الأخطار التي تنجم عنها، بتأكيده على تفعيل الجانب الإنساني للتنمية والمرتبط بكافة الأبعاد الإنسانية، ويكون الفرد ضمن هذا الأنموذج في مركز التحليل باعتباره وحدة أساسية في التحليل التنموي، كمنتج ومستهلك أي وسيلة للتنمية وغايتها النهائية.

أ -الحدود المعرفية للتنمية الإنسانية:

ضمن هذا السياق الأوسع للتنمية، صاغ "أمارتيا سان" (Amartya Sen)، منظور الحرية للرفاه الإنساني على أساس أن: "التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، فالتنمية تتطلب استبعاد مصادر تهديد الحرية وهي الفقر،

الاستبداد، فقر الفرص الاقتصادية، الحرمان الاقتصادي، وإهمال الخدمات العامة، وغياب التسامح، وتفشي استبداد الدولة".[14]

وفي سياق هذه المقاربة، يمكن التعرف إلى خمس حريات وسائلية جديرة بالاعتبار حين صياغة السياسات العامة، وهي على التوالي: الحريات السياسية، الإمكانات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية، والأمن الحمائي.[15]

وتعكس هذه الحريات مجتمعة، الإستراتيجية التنموية التي يطرحها مفهوم التنمية الإنسانية. وباختصار يمكن إدراج ستة مؤشرات أساسية غير قابلة للتجزئة للتنمية الإنسانية وهي: التمكين(Empowerment) ، التعاون (Cooperation)، العدالة (Justice)الاستدامة (Sustainability) الأمن الشخصي(Personal Security) ، والإنتاجية(Productivity).([16])

في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1990م، أقر"**سن**" الارتباط بين التنمية والقدرات وأعرب عن ذلك قائلا: "لقد أعدنا اكتشاف الحقيقة الجوهرية، التي تعبر عن أنّ الأفراد يجب أن يكونوا جوهر كل تنمية، هدف التنمية هو تقديم المزيد من الأحقيات، والحصول على الدخل ليس كغاية نهائية في حد ذاته، وإنما كوسيلة لتحقيق الرفاه الذاتي".[17] ويشكل مقترب القدرات استمرارية لأعمال الفيلسوف السياسي" **جون راولز**"، الذي قام بنقد المذهب النفعي (L'utilitarisme) وعمل على تحديد قائمة السلع الاجتماعية الأساسية ليحصرها في: الحقوق، الحريات، والفرص المتاحة، العوائد والثروة، [18] إلا أن " سن" ينظر إلى أبعد من القائمة الأولية للسلع الاجتماعية التي يوردها "راولز" لتقييم الرفاهية الإنسانية والترتيبات المجتمعية، والحجة الأساسية المقدمة من قبل "سن"، هي أن تقييم حالة (وضع) الأفراد في المجتمع يجب أن يتجاوز بالضرورة الفائدة، الدخل والموارد البشرية وغيرها، والتي يعتبرها غير كافية للتحرك نحو الحريات وفرص الكينونة، وإثبات الذات، بحيث يتوجه الأفراد لتعظيم قيمتهم أو بعبارة أخرى نوعية الحياة (Quality of life)،بهذا المعنى فإن مقترب القدرات يقدم إطارا تحليليا، ذو صلة لتحليل الحالات الاجتماعية كاستمرارية لمفكرين أمثال "أرسطو"، و"آدم سميث" ولكن بدون الاعتماد على مفهوم معين للحياة الجيدة.[19]

ويقوم على هذا النهج براديغم التنمية الإنسانية، الذي أدى إلى نقلة نوعية في براديغم التنمية الشاملة، وقضى على عدة تشرذمات ابستيمولوجية، سوسيولوجية – اقتصادية، سياسية وثقافية، وخاصة – النظريات النيولبرالية، للنمو والتنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي.[20]

وفي محاولة مشتركة لتقديم نهج مفاهيمي لقياس نوعية الحياة، قام "سن" و"جوزيف ستيغلتزا" بتحديد ثلاث مناهج مفاهيمية، كفيلة بتحديد كيفية قياس نوعية الحياة وهي:

المقترب الأول: وتم تطويره بالتعاون مع مراكز الأبحاث في علم النفس ويتأسس على مفهوم **الرفاه الفردي**، وذلك وفقا للتقليد الفلسفي الطويل الذي يعتقد بقدرة الأفراد وأفضليتهم في حكم وتقييم أوضاعهم بأنفسهم. ويرتبط هذا النهج، ارتباطا وثيقا **بالمنظور النفعي**، ولكن لديه صدى واسعا نظرا للافتراض المتكرر على نطاق واسع في العديد من التيارات الثقافية القديمة والمعاصرة بأن الهدف العالمي من الوجود الإنساني هو إعطاء كل فرد الفرصة ليكون "سعيدا" و"راض" في الحياة.

المقترب الثاني: ويتخذ جذوره في **منظور القدرات** فالبعض من هذه القدرات هي أساسية نسبيا، كتوفر الغذاء الكافي هربا من الموت المبكر، والبعض الآخر معقدة كالحصول على مستوى تعليمي مناسب للاندماج والمشاركة في الحياة السياسية، ولهذا المنظور جذور عميقة في المفاهيم الفلسفية **للعدالة الاجتماعية**، والتي تعكس التركيز على الأهداف الإنسانية واحترام قدرة الأشخاص على مواصلة وتحقيق الأهداف، التي يعتقدونها مهمة، "ورفض النموذج الاقتصادي، الذي يتصرف وفقه "الإنسان الاقتصادي" تبعا لما تمليه عليه مصلحته الشخصية، بغض النظر عن علاقاتهم وعواطفهم، والتركيز على التكامل بين القدرات المختلفة، الاعتراف بالتنوع البشري، الأمر الذي يتطلب النظر في الدور الذي تلعبه المبادئ الأخلاقية في تصوراتنا حول متطلبات المجتمع الجيد – أي التركيز على "الإنسان الأخلاقي".

المقترب الثالث: وتم وضعه ضمن التقليد الاقتصادي القائم ويستند على **فكرة التخصيص العادل**، والفكرة الأساسية المنتشرة في اقتصاد الرفاه، تكمن في اختيار الترجيح بين مختلف الجوانب غير النقدية لنوعية الحياة، بالإضافة إلى السلع

والخدمات المتداولة في الأسواق التي تحترم رغبات الأفراد، ويؤكد هذا النهج على تفضيلات الأفراد غير النقدية، المساواة بين الأفراد في المجتمع.[21]

ب -مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية:

"الناس هم الثروة الحقيقية للأمم"، أوجز تعبير عن مضمون التنمية الإنسانية، وهو يمثل رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الذي طور المفهوم في تقريره الأول عام 1990م، بتقديمه رؤية تعكس التوجه الإنساني للتنمية تقوم على تمكين الإنسان من تحقيق ذاته عن طريق "بناء قدراته والاستفادة من هذه القدرات".[22] بحيث يكون بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق عن طريق، العيش حياة طويلة وصحية، اكتساب المعرفة، والتمتع بمستوى مناسب من الدخل، ويمكن أن تتعدى هذا الحد الأدنى إلى آخر أوسع من خلال التمتع بالحريات والحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لجميع الناس دون تمييز.[23] أما الاستفادة منها فتكون بالتوظيف الكفء لهذه القدرات في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج، السياسة وفعاليات المجتمع المدني.[24]

وبذلك يكون مفهوم التنمية الإنسانية الذي بدأ يتبلور بصورة جلية منذ 1990م، ضمن أدبيات الأمم المتحدة، يتطابق مع ما جاء به الفلاسفة الأوائل، فقد عبر "أرسطو" (Aristote)(322 -384)م عن ذلك بقوله "من الواضح أن الثروة ليست هي المنفعة التي نسعى إلى تحقيقها، فهي مفيدة فحسب، بقصد الحصول على شيء آخر".[25] وفي ذلك إشارة إلى فكرة الحياة الإنسانية الأفضل، والذي يتوافق مع مضمون التنمية الإنسانية، ومن اجل ذلك يفرق أرسطو بين الترتيبات السياسية الجيدة (Good Political Arrangement)، والترتيبات السيئة.

فالتنمية إذن بمفهومها الحالي هي امتداد لذلك التقليد الطويل، الذي يهدف إلى تحقيق حياة أفضل للإنسان، إذ يعتبر "كانط" (Kant) (1724- 1804)م أن هذا التقليد قائم على إعتبار الرفاه الإنساني هو غاية نهائية لكل النشاطات، فيقول: "لنتصرف في تعاملنا مع البشر (...) كغاية وليس كوسيلة فقط".[26]

وفي التحليل النهائي، يمكن القول أن التنمية من منظور إنساني هي:[27]

- **تنمية الناس**: وتشمل بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية.

- **من قبل الناس**: تمكين الناس من المشاركة في العمليات التي تهم حياتهم.
- **ومن أجل الناس**: مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس بالعدل والمساواة.

ويبدو أنه في سياق العولمة تبلورت هناك العديد من الإشكاليات:

-إشكالية النموذج التنموي الشامل والعادل الذي يجمع بين قيمة الحرية والمساواة مع التطلع إلى قيمة العدل كإنصاف.[28]

-ومن زاوية الاقتصاد السياسي، أثارت العولمة بغلبة التصور النيوليبرالي على أيديولوجيتها ونمطها التنموي جدالا واسعا حول طبيعة العلاقة بين السياسة والاقتصاد، بمعنى علاقة آلية السوق بالأجهزة الحكومية الدولتية ومنه بالديمقراطية، المواطنة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أثارت جدالات عديدة في الأوساط الأكاديمية الاقتصادية التنموية بين مؤيدي الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية.[29]

إن التنمية إذن من منظور العولمة تستلزم توافر بعدين أساسيين متكاملين، بعد مادي ويُعنى بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وبعد قيمي يهتم بتوسيع خياراتهم وتفعيل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والعامة، ومن هذا المنظور فقد ارتبطت الديمقراطية بالتنمية الشاملة، وأصبحت ركيزة أساسية لبنائها. ومن جهة أخرى ارتبطت بعلاقة تفاعلية جدلية بالتنمية الاقتصادية، لتشكلا معا أهم ركيزتين للتنمية الإنساني

ثالثا: ديناميكية العولمة: التعريف الاصطلاحي والأبعاد.

تعد محاولة فرض المنظومة القيمية الغربية وليدة عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لكن حدتها تزايدت مع تزايد ديناميكية العولمة وتسارع وتيرتها خاصة مع نهاية حقبة الحرب الباردة وسقوط الأيديولوجية الاشتراكية أين توالت الأطروحات المحتفية بانتصار الفكر الليبرالي، وبداية الموجة المضادة للدولة، ومنها أطروحة "كينشي أوهماي" (Kenichi Ohmae)حول "نهاية الدولة القومية"، [*] وإعلان "فوكوياما" عن بلوغ التاريخ نهايته عبر أطروحته الفلسفية "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، يؤكد فيها أن العالم لا يشهد فقط نهاية الحرب الباردة، بل نهاية التاريخ ويقصد بذلك وصول الإنسانية إلى نقطة النهاية من التطور الأيديولوجي

ممثلا في انتصار القيم الليبرالية، واكتساحها المجال العالمي: سياسيا واقتصاديا، وثقافيا. هذا التصور الغربي الذي أصبح معيار التقييم للدول والمجتمعات، ليشهد العالم ميلاد ضمير عالمي يتجاوز الحدود ليجمع الناس على القيم نفسها: حقوق الإنسان، الديمقراطية، حكم القانون، إدانة الجرائم ضد الإنسانية واحترام الأقليات.[30] وجسّد ذلك الدور الكبير والمتنامي الذي لعبته مؤسسات التمويل الدولية، وعملها على توطيد الاقتران بين القروض والمساعدات المالية للدول المتخلفة وتبني منظومة القيم الاقتصادية والسياسية الليبرالية.

أولا -التعريف الاصطلاحي للعولمة:

تشكل العولمة مفهوما من المفاهيم المتنازع عليها(Contested Concept)، فهناك من يعرفها على أنها عملية(As a process) ومن هذا المنظور فالعولمة هي امتداد وتوسع في عملية التحديث الغربي التي بدأت في القرن التاسع عشر.وهناك من يعتبرها كشرط (As a condition)، وآخرون ينظرون إليها باعتبارها خطابا ليبيراليا(As a discours) .

ولذلك يقر عالم السياسة الأمريكي "جيمس روزنو"(James Rosenau) بصعوبة صياغة تعريف شامل يلم بجميع مظاهر وتجليات العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد، "فمفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة، والمجموعات المقيمة، و"في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه، أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع".[31] ولذلك فالمفهوم لم يحظ بالتوافق العلمي والأكاديمي حول مضمون واحد محدد، وظهرت هناك ثمة اختلافات وتباينات حول تحديد مفهوم العولمة، تحديدا دقيقا، والذي يعكس الاختلاف في المنطلقات الفكرية والمدركات الأيديولوجية للباحثين، ومن بين تعريفاته:

يرى "أنطوني جيدنز"في العولمة كتعبير عن عملية جدلية لأنها تتكون من اتجاهات تعارض بعضها البعض، ويعرفها بأنها: "تكثيف العلاقات الاجتماعية على نطاق العالم

والتي ترتبط ما بين المواقع المتباعدة بطريقة تجعل الأحداث المحلية تكتسي طابع الأحداث التي تطرأ على بعد أميال عديدة، والعكس بالعكس".[32] ويرى "روبرت كوكس" (Robert cox) بأنه: "من السمات الملحوظة في مسيرة العولمة تدويل الإنتاج، والتقسيم الدولي الجديد العمالة، وحركات الهجرة الجديدة من الجنوب إلى الشمال وأجواء التنافس الجديد التي تسرع وتيرة هذه العمليات وتدويل نظام الدولة (...) وهو ما يحول الدول إلى وكالات لعالم العولمة".[33] ويعرف "مارتن خور" (Martin Khor) 1995م، العولمة بأنها: " ما كنا نحن سكان العام الثالث نسميه قرونا عدة بالاستعمار".[34]

وعرفها "محمد عابد الجابري" بأنها تعني "جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن أي مراقبة، والمحدود هنا هو أساسا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة، أما اللامحدود فالمقصود به العالم أي الكرة الأرضية".[35] ويعرف "برهان غليون" العولمة بأنها "ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات، والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة (...)، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضا".[36]

وبناء على ذلك يتفق العديد من العلماء على وصف العولمة بأنها "مسار وديناميكية كوكبية، تاريخية، تحديثية (...) إنها ليست محض مفهوم مجرد فهي عملية مستمرة، يمكن ملاحظتها، بالاستخدام الإجرائي، الإسقاطي لمصطلح العولمة الجديد، بغرض رسم مسار تطورها في الماضي والحاضر والمستقبل".[37]

المحور الثاني: السياقات العالمية للعلاقة بين التنمية والديمقراطية في البيئة العربية:

أولا. مقاربة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو الديمقراطية.

1 -**نظريا**: يذهب منظرو الاقتصاد السياسي الجديد إلى الربط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، وحجتهم في ذلك أنه من الصعوبة قيام نظام ديمقراطي حقيقي في ظل اقتصاد موجه تسيطر عليه الدولة، ولاسيما في ظل واقع

دولي كانت إدارة الدّين قد أسّست مبدأ منظما جديدا تمثل في "العولمة الاقتصادية كإطار تأسيسي بديل، مؤكدة أن الدولة الوطنية لم تعد قابلة لأن تتطور، وإنما عليها أن تضع نفسها في إطار الاقتصاد العولمي".[38] وفي محاولة منها لمواكبة لهذا التيار العولمي، توجهت معظم الدول إلى تبني التعديلات النيولبرالية.

لقد ساد الاعتقاد في الفترة اللاحقة عن الحرب العالمية الثانية بأن تطور الدول المتخلفة اقتصاديا يقتضي التخطيط المركزي إلى جانب مساعدات خارجية ضخمة، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى التطور السياسي، غير أن هذه المعادلة فشلت تجريبيا. كما أدت التجربة التنموية الناجحة التي حققتها دول نمور آسيا الشرقية (هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية)، إلى ظهور مبدأ جديد للتنمية مغاير تماما لما سبق، تمثل في ضرورة التوجه نحو الاقتصاد الحر، والذي تم تقديمه كعامل ضمن العوامل المفسرة لظاهرة الموجة الديمقراطية الثالثة، ويعتبره "هنتنغتون" في مؤلفه "، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " عاملا مهما ضمن توليفة من العوامل المفسرة لهذا التحول.[39] ومن هنا بات ينظر إلى مبدأ الحرية الاقتصادية كمتطلب سابق للديمقراطية، ولا سيما في ظل هيمنة منظرو النيولبرالية على توجهات مؤسسات التمويل الدولية، المشرفة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية.

وفي سياق متصل يرى "جياكومو لوتشيانو" (Giacomo Luciano) أن "جذور المؤسسات الديمقراطية تمتد عميقا في حاجة الدولة إلى فرض الضرائب لكي تدعم فعاليتها (...) لذلك فإن الحاجة إلى توسيع الأساس المالي للدولة تعتبر حافزا على التوجه نحو الديمقراطية (...)، والدولة التي تلجأ إلى زيادة الضرائب لا بد أن تواجه مطالبة بمشاركة ورقابة شعبيتين من خلال مؤسسات ديمقراطية، إذ أن معظم أشكال الضرائب الحديثة تتطلب موافقة على نطاق واسع وقبول من السكان، الأمر الذي لا يمكن الحصول عليه إلا في ظروف الشرعية الديمقراطية".[40] وبما أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تتضمن ضرائب إضافية، يبدو أنه من الطبيعي أن تزيد المطالبة بتعزيز المشاركة السياسية كأساس للتحول نحو الديمقراطية.[41]

ومن خلال ذلك نستخلص أنه في حين كان من المفترض (حسب أدبيات الاقتصاد السياسي) أن يؤدي تبني سياسات الاقتصاد الحر إلى الحرية السياسية، إلا أن ذلك شكل معضلة، بحيث لم يقترن في عديد الحالات تطبيق السياسات الاقتصادية النيولبرالية بخطوات جادة نحو التحول الديمقراطي، وإنما تم إقرار نوع من التعددية الحزبية الشكلية، انتخابات دورية غير شفافة وغير نزيهة، وهامش محدود لحرية الرأي والتعبير أو ما أصبح يعرف بالديمقراطيات الهجينة، ولعل في ذلك تعبير واضح على أن تبني عملية التحول الديمقراطي لم يكن كنتيجة لخيارات إستراتيجية ونهائية.

ومنذ التسعينيات من القرن الماضي ركزت الانتقادات الموجهة لهذا النهج حول افتراضه لحتمية الديمقراطية كنتيجة، فالعديد من الدول حققت الديمقراطيات الهجينة (Hybrid Regimes)، حيث ظهرت الديمقراطيات إلى جانب الأنظمة السياسية الاستبدادية.

2 -**إجرائيا: انعكاساتها الإصلاحات الهيكلية:**

خلال عقد الثمانينيات شهدت الاقتصاديات العربية بوادر أزمة اقتصادية، حيث أدى تدهور أسعار النفط إلى الحد من قدرة الدول على متابعة برامج التنمية والتشييد والرفاهية.

وبالتزامن مع ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وعجز الدولة العربية عن القيام بوظائفها التقليدية، دخلت معظمها في الحلقة المفرغة للاقتراض، والادخار السالب.[42] وحين توجه الكثير منها إلى نادي باريس، لإعادة جدولة الديون، طلب الدائنون من هذه الدول، ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، كشرط مسبق للموافقة على إعادة الجدولة.[43]

أ.الانعكاسات الاقتصادية: لقد خلصت الأدبيات المتعلقة بتحليل التداعيات التي خلفتها تطبيق الإصلاحات الاقتصادية إلى إدراج مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية والتي تعتبر سلبية في عمومها، [44] حيث تزايدت حدة المشكلات الاقتصادية منها، كالتضخم، البطالة، والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج، وبالتالي فإنه لم يترتب

عنها إنجازات تنموية حقيقية كما تم الادعاء، وإنما تجلت نتائجها في تواضع الزيادة في معدلات النمو وضعفها في غالب الأحيان.

ب.الانعكاسات الاجتماعية: إنّ التداعيات السلبية للسياسات الإصلاحية المبنية على المبادئ الاقتصادية النيوليبرالية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل امتدت إلى الجانب الاجتماعي لتفرز الظواهر متعددة منها:

- زيادة حدة التفاوت الاجتماعي، و ما انجر عن ذلك من تفاوت طبقي كبير، وزيادة أعداد الفقراء والمهمشين.

- تفاقم مشكلات البطالة ولا سيما في أوساط الشباب والفضاءات الحضرية، والمتعلمين.

- انحسار وتراجع الطبقة الوسطى، فالطبقة الوسطى باعتبارها محركا للتحول الديمقراطي، (كما يرى ذلك المنظرون التحديثيون)، كانت قد اتسعت بدرجة لا بأس بها خلال مرحلة التحديث الوطنية، غير أنها لم تحافظ على أوضاعها المكتسبة، لأن سياسات الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تدهور أوضاع شرائح واسعة تنتمي إلى هذه الطبقة، ولذلك فبدلا من أن تكون ركيزة لهذا التحول، فقد أصبحت تتسم بالسلبية واللامبالاة السياسية، وأصبحت أكثر انخراطا في أعمال العنف السياسي والاجتماعي.[45]

- كما يظهر الأثر السلبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بصورة خاصة على الصحة والتعليم، بسبب التدابير المرتبطة بالميزانية العامة وتحرير الأسعار، وانطلاقا من اعتبار أن تقليص النفقات العامة، المتعلقة بالمجالات الاجتماعية، ستؤدي إلى تقليص الاعتماد المخصصة، للتسيير والاستثمار، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف التمدرس، وزيادة معدلات التسرب المدرسي، إضافة إلى أن تحرير أسعار الأدوية وفرض رسوم على الخدمات الصحية، حرم فئات عريضة ذات الدخل المحدود من الخدمات الصحية.[46]

كما أدت هذه السياسات إلى استشراء الفساد على جميع المستويات سياسية، اقتصادية واجتماعية، ولا سيما في ظل التزاوج بين رأس المال والسلطة، حيث نشأت شبكة معقدة من العلاقات المصلحية بين رأسماليين طفيليين، ومسؤولين في مؤسسات الدولة، وقد أدى "فساد القمة" إلى جعل الفساد "ثقافة مجتمعية سائدة".[47]

وقد تزامنت التحولات نحو تحقيق بعض الانفتاح السياسي مع بدء تلك النظم بتطبيق السياسات النيولبرالية الإصلاحية، التي يشرف عليها الصندوق والبنك الدوليين، والتي تقوم على "الحرية الاقتصادية" والتي ينظر إليها من وجهة نيولبرالية باعتبارها "متطلبا سابقا للديمقراطية".

ج -**الإنعكاسات السياسية: الجمع بين التنافسية الاقتصادية والتسلطية السياسية:**

تجسد عملية التحول الديمقراطي في التجارب العربية بصفة عامة، محاولات الجمع بين الليبرالية على المستوى الاقتصادي، وشبه التسلطية على المستوى السياسي، ويستدل في ذلك بالحالة المصرية، التي يعتبر "عبد النور بن عنتر" أن "الخطاب السياسي يركز على التنمية بحجة أولوية الإصلاحات الاقتصادية على الإصلاحات السياسية، وهذا ما أدى إلى استبعاد الخيار الديمقراطي، وتأجيله إلى حين توافر القدر الملائم من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.[48]

أما عن إفضاء التحرر الاقتصادي إلى تعددية سياسية شكلية، فيوعزه "عمار علي حسن" إلى أن "العصيبات الحديثة في الدولة العربية هي التي عرقلت تلك العملية، لأنها تقضي على الفرص السياسية المتكافئة القائمة على تعددية مراكز الثروة الاقتصادية، كما أن القطاع الخاص في ظل هذه العصبيات لا ينتج تنمية وإنما هدفه الأساسي هو جمع الثروة، ونتيجة ذلك تكونت المجتمعات الاستهلاكية، لا الإنتاجية".[49]

وبذلك فإنه قد تم إفراغ التصور القائل بأن"" فتح الأسواق وزيادة حركة التجارة الدولية وحركة الاستثمارات الخارجية، سيفكك بعض المسائل الخاصة بتسلطية الدولة، بما يمهد الطريق إلى الديمقراطية"، [50] من محتواه عربيا.

وقد أدى هذا الاستعصاء الديمقراطي إلى إيجاد مدخل للربط بين الديمقراطية ورشادة الحكم، وضعف الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية، وفق المشروطية السياسية، التي تدرج الحوكمة الديمقراطية كشرط أساسي للتنمية.

ثانيا -الحوكمة الديمقراطية ومسارات جديدة للتنمية:

بتأثير من المتغيرات الدولية التي أعقبت نهاية مرحلة الحرب الباردة، وفي ظل تنامي العولمة بكافة أبعادها ويعكس ذلك الدور البارز الذي أنيط بآلياتها ومنها

المؤسسات المالية الدولية، أصبح الأمر لا يدعو للتعجب من إصرارها على نشر هذه الأيديولوجية اللبرالية سياسيا واقتصاديا على نطاق عالمي وقد ظهر ذلك واضحا في الإستراتيجية التنموية لمرحلة العولمة، القائمة على استخدامها لأساليب الضغط سواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال المؤسسات الاقتصادية المانحة، من أجل فرض قضايا التحول الديمقراطي في مقابل منح الدول المقترضة المعونات والقروض. وتم التعبير عن ذلك عمليا ببرامج "المشروطية السياسية".(51)

وعلى ما يبدو أن هناك ثمة إجماع عالمي، علمي وعملي، حول أهمية التناول الفعال، للسؤال السياسي اليوم بوصفه متطلبا أساسيا للتنمية في الدول المتخلفة عن اللحاق بركب العولمة، وقد أوضح العديد من الباحثين، ومنهم أفارقة أمثال "كلود أكي"، "محمود مامداني" و"عبد الرؤوف مصطفى" على أن تناول السؤال السياسي يعد شرطا مهما لحل أزمات الإدارة والتنمية، وعليه "يتعين وضع إطار للحكم الديمقراطي يتم من خلاله إصلاح الدولة ومشروع التنمية".(52) فالمشكلة إذن تكمن في الدولة، إدارة السلطة، ودور المواطنين، في العملية التنموية أي أن الأزمة هي "أزمة حكم"بالدرجة الأولى.

وبما أن العالم العربي شكل الاستثناء الديمقراطي الوحيد ضمن أحداث الموجة العالمية الثالثة للتحول نحو الديمقراطية، حيث بدا أقل تأثرا برياح التغيير الديمقراطي، واستمر خضوعه لنخب سياسية تقليدية عملت على تثبيت قواعد تسلطيتها بوسائل مختلفة تراوحت بين الديمقراطية الشكلية والتسلطية الصريحة، وفي خضم ذلك شكل التحول الديمقراطي مطلبا سياسيا تاريخيا باعتباره هدفا يعتبر مدخلا إلى تحقيق الأهداف الأخرى على رأسها الأهداف الاقتصادية

1 -حصاد المتغيرات العولمية: الحوكمة الديمقراطية:

تنبع ضرورة الحوكمة الديمقراطية في عصر العولمة، من واقعين عربيين متضافرين هما:

الأول: فشل سياسات التنمية المتبعة في العديد من الدول العربية.

الثاني: ضرورة مواكبة التحولات والمتغيرات التي تجري على الصعيد العالمي والإقليمي، وما يشهده العالم من سرعة في وتيرة التغيير ومن أهم هذه المتغيرات: (53)

-انهيار الثنائية القطبية وثورة الديمقراطية في دول المنظومة الاشتراكية سابقا.

-تزايد دعوات التدخل الغربي تحت مسمى التدخل الإنساني.

-إعادة تشكيل النظم السياسية في اطر مؤسسية وتمثيلية وفيدرالية للطيف العرقي والديني والمذهبي كما حدث في العراق.

-ضغط أمريكي وأوربي يدعمه ضغط من المنظمات الحقوقية والدفاعية عن حقوق المرأة والأقليات الدينية وحقوق الإنسان، يربط بين مكافحة الإرهاب الدولي وبين ضرورة إصلاح النظم السياسية العربية التسلطية عن طريق الديمقراطية

-إصلاح الأبنية الدستورية والسياسية إصلاح التعليم تمكين المرأة ودعم الحريات الدينية والتعددية الحزبية والسياسية.

إن حصاد هده المتغيرات العولمية انعكس على قضايا التغيير السياسي والديمقراطية في الدول العربية وتبلور في مفهوم الحوكمة الديمقراطية.باعتبارها آلية ترتبط بضرورة توفير الإطار الديمقراطي الملائم لبناء التنمية الإنسانية ونجاحها، وفق توجهات المنظمات الدولية للتنمية، فالإشكال الأساسي لهذا الدول وفق رؤية "راولز" هو "أن أكثر المشاكل بالنسبة للمجتمعات المتخلفة ليس الثروة أو الموارد، بل الثقافة السياسية أو الاجتماعية".[54] ونجاح هذه الثقافة السياسية الديمقراطية، مرهون بمدى توافر الإرادة السياسية الحقيقية في الإصلاح، وضرورة تكاثف الجهود من أجل خلق أطر لتوطيد هذا المفهوم كضرورة، ومستلزم من مستلزمات العولمة.[55]

وفي استجابة الحكومات العربية لدعوات الإصلاح الديمقراطي، فإن هذه الأخيرة قد بدأت تظهر تغييرات في طريقة الأداء، باتجاه الانفتاح الديمقراطي، اتخذ أشكالا جديدة عن ممارسة السياسة العربية، أهمها: المشاركة السياسية، تعديل السلطات داخل مؤسسات الحكم، وتمثل بعضها الآخر، في زيادة نشاط المجتمع المدني في توزيع الحيز المتاح للشعب، والدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية، وذلك في محاولة لتجسيد الحوكمة الديمقراطية معياريا وعمليا، ويحدد ذلك "جاك بورفولت" (Jaques Bourgault) في:

- **الجانب المعياري** يبرز في إدراك مشروعية السلطة من قبل الشعب، المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات، وخدمة الصالح العام، من خلال الثقافة الإنسانية في تسيير الشؤون العامة.

- **الجانب العملي** بالدمقرطة ومشاركة المجتمع المدني، تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية والتسيير العقلاني، وترسيخ مبادئ الاستجابة والشفافية، ولعل في ذلك طلب واضح على "قوة الدولة" بدلا من "تسلطية الدولة"، ولا سيما في خضم تحولات العولمة.

فإذا كان خيار المأسسة الذي انتهجته الدول العربية يقوم نظريا على بناء سلطة سياسية تضمن المساواة بين الجميع، وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العام، وتوزيع المهام على أساس الكفاءة، فان نتائجه تعتمد بشكل أساسي على مدى جدية هده الإصلاحات ومدى توافر الإرادة السياسية لذلك.بمعنى أن بناء التنمية الإنسانية يتوقف على فعالية الحوكمة الديمقراطية كشرط أساسي إلغائي، وفي نطاق ذلك يمكن أن، نتساءل عن مدى تفعيل الحوكمة الديمقراطية في الواقع العربي، وبمعنى أخر، هل كان لتبني خيار المأسسة كمدخل أساسي نحو عملية التحول الديمقراطي ضمن سياق الحوكمة الديمقراطية، باعتباره إطارا أوسعا لإعادة تعريف مواقع، مستويات، وآليات صنع القرار، الأثر الايجابي في ترسيخ الديمقراطية وتوطين المشاركة السياسية، ومن ثمّ بناء التنمية الإنسانية العربية بمختلف أبعادها: الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية؟

ثالثا – تحديات التنمية الانسانية العربية.

أشار "رجاء الخالدي"، [*] في مداخلة له بعنوان "الثورات العربية: تحديات فكرية وسياسية"، إلى أن هناك العديد من الأسئلة التي تثيرها ظاهرة الحراك الشعبي العربي، من قبيل: هل الانتفاضات تحركها دوافع اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية؟ ويصل إلى أن تضافر هذه الأبعاد الثلاث شكل الدافع الرئيسي للتحرك نحو التغيير.[56]

فقد شكل تعرض ثلاثية القيم الإنسانية المشتركة للخلل والتراجع، وهي: الحرية، العدالة، والعيش الكريم، وارتقاء ثنائية الفساد: تزاوج رأس المال والسلطة، أهم محركات التغيير في العالم العربي.[57]

1 -التحديات السياسية: البنية السياسية الاستبعادية- أزمة الديمقراطية وجودة الحكم.

تمثل ظاهرة الاستعصاء الديمقراطي محددا هاما عبر العالم العربي في تحقيق مستويات مقبولة على سلم التنمية الإنسانية وذلك أن الدولة العربية الحديثة، الموزعة على جمهوريات مغلقة، وملكيات تنفيذية مطلقة، هي في بنيتها وممارساتها دولة تسلطية مكتملة الأركان، يضمن بقائها القهر، الذي يظهر في جميع مجالات الحياة العربية التي يخترقها تراكم تاريخي متصل ومكثف من الاستبداد متعدد الأشكال والمبررات، يعبر عنه سلوك تسلطي يظهر من خلال التفرد بالسلطة واحتكارها ورفض التداول السلمي وتجسيد مبادئه، دولنة المجتمع، والتحكم في كل تحركاته ومبادراته، تهميش التنظيمات السياسية والمدنية وحصارها، غلبة الطابع المركزي على القرارات السياسية للدولة، قمع المعارضة وتهميشها، انتهاك حقوق الإنسان من خلال تضخيم المؤسسات الأمنية وتوسيع صلاحياتها.[58]

هكذا لم تبتعد الأنظمة العربية كثيرا عن هويتها التسلطية، ولم تستطع البيئة السياسية العربية سلميا أو بالعنف من إنتاج آليات جديدة لممارسة الحكم والرفع من جودته بالمشاركة الشعبية واحترام الحقوق والحريات، والتداول على السلطة.وعليه أصبح بناء النظام الديمقراطي وتجسيد مبادئ الحكم الجيد تحديا كبيرا للشعوب العربية.ويمكن من خلاله خلق فرص للخروج من البنية السياسية التسلطية، في بيئة تعاني زخما من التوتر والصراعات، الأمر الذي دفع بعض الأكاديميين إلى فرضية "الاستثناء الديمقراطي العربي"، القائمة على فكرة أو فرضية تفسيرية مفادها أن المنطقة العربية، وبحكم سياقات تاريخية وجيو - سياسية خاصة تمثل حالة متفردة في العالم جعلها تقاوم التحول الكوني نحو الديمقراطية، وتبقى – تقريبا – من المناطق القليلة على المستوى العالمي التي لم تتوافر لها شروط الإقلاع السياسي نحو الديمقراطية والحرية السياسية.[59]لتتحول فرضية الاستثناء الديمقراطي إلى إشكالية بنيوية في المجتمعات العربية، لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزها عند البحث في الأسباب الاستعصاء الديمقراطي. وما ترتب عن ذلك من عجز مزمن في

مختلف المقومات المجتمعية الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية، أي التنمية بمفهومها الشامل.

وفي هذا السياق وان استطاعت الدولة العربية الحديثة وعلى مر التطورات التاريخية، تحقيق مستويات مقبولة نسبيا من النمو الاقتصادي نظرا لظروف اقتصادية – عادة ما تكون خارجية - خاصة وأن معظم الدول العربية ذات توجهات اقتصادية ريعية – بترولية، فإنها في مقابل ذلك عجزت في تحويل تراكماتها المالية إلى برامج اقتصادية تنموية طموحة ذات أبعاد اجتماعية بالدرجة الأولى تعبر عنها بمستوى عال للتنمية البشرية، لان الدخل الريعي مكن من تسلطية الأنظمة العربية والحد من فعالية المطالب الإصلاحية الأمر الذي يظهر العلاقة الوثيقة بين الريع وتسلطية الدولة العربية.[60]

2 -التحديات الاقتصادية.

أ -النظام الاقتصادي الريعي: إن الباحث في المجال الاقتصادي العربي، يلاحظ – بلا شك - ارتباط التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث للمنطقة العربية بالنفط، إذا كان لهذا الأخير الأثر البالغ في تشكيل معالم الخارطة الاقتصادية والسياسية في العالم العربي، وما ترتب عن ذلك من ربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية.

وارتبط الاقتصاد العربي بالنفط مباشرة بعد الاكتشافات البترولية في العراق في منتصف عشرينات القرن العشرين، ثم توطدت هذه العلاقة مع توالي الاكتشافات بعد الحرب العالمية الثانية، في مناطق ودول عربية أخرى، حيث أصبحت الدول العربية تحتل المراتب الأولى في إنتاج النفط، وتشكل صادراتها مجتمعة 60% من حجم الاستهلاك العالمي لهذه المادة.[61]

إن زيادة الاعتماد الاقتصادي والتنموي على الموارد الطبيعية (الغاز – النفط) في العالم العربي، ترتبت عليه ارتباط حدي للتنمية العربية بالمناخ الاقتصادي العالمي، أين تتبلور سياسات الإخفاق والإنتاج والأسعار على المستوى الدولي، الأمر الذي يقلل من القدرة على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، كما أفضى النمو الاقتصادي القائم على النفط إلى التراجع المبكر للتصنيع، وعزز من وضعية تبعية المنطقة العربية في

التسلسل الهرمي للإنتاج العالمي، مما أضعف وأعاق التطور الهيكلي والبنائي لقطاعي الصناعة والزراعة.[62]

ب. الفساد: عم الفساد مختلف القطاعات السياسية، الإقتصادية، وحتى الأكاديمية، وهو يعتبر أكبر معوق للتنمية والمسؤول الرئيسي عن فشل السياسات الاقتصادية وعجز السياسات الاجتماعية من تحقيق أهدافها، حيث يؤثر بشكل مباشر على توجيه الجهود والقدرات المادية والبشرية في المجتمع هو توجيهها صحيا وسلميا نحو تحقيق أهداف مجتمعية، كما يؤثر على العدالة التوزيعية والفاعلية الاقتصادية نظرا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص خاطئ للقيم والموارد لصالح فئات قليلة في المجتمع تمتاز عادة في العالم العربي بالمكافحة السياسية (امتلاك السلطة) أو التحرك في محيط السلطة.[63]

كما أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي، من خلال الارتفاع المباشر في تكاليف المعاملات الاقتصادية، إذ عادة ما تكلف المشاريع الصغرى أو الكبرى أكثر من القيمة الحقيقية للتكلفة، كما يؤثر من خلال التعقيدات الإدارية (البيروقراطية) للاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، مما يدفع المستثمرون إلى التراجع وهو ما يهدر فرص توظيف الرأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وذلك فضلا على توزيع المشاريع بطرق غير شرعية مما يزيد في التكاليف ويقلل من جودة الانجاز، وبالتالي فالجهود التنموية تصبح عبئا على المجتمع وتزيد من معاناته.[64]

3: التحديات الاجتماعية.

أ -الطفرة الشبابية: يمثل الشباب في المرحلة العمرية (15 -29 سنة)، أكثر من $\frac{1}{3}$ سكان المنطقة وتعاني هذه الفئة مظاهر إقصاء اقتصادي، اجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المحركة والمطالبة بالتغير. وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي حيث ترتفع إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي (14.4%) وتتركز بصفة كبيرة بين أوساط الشباب المتعلم تعليما عاليا، بنسبة 95% من إجمالي العاطلين عن العمل، كما ترتفع البطالة أيضا في وسط شريحة النساء، المتعلمات، حيث تحتل المنطقة العربية موقعا متدنيا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل. يعاني الشباب كذلك من سوء ظروف العمل،

وتدني مستويات الأجور حيث يعمل حوالي (72%) من الشباب في القطاع غير الرسمي، وأثرت كل تلك العوامل مجتمعة على تردي الأحوال المعيشية للشباب العربي، وظهور مظاهر العنوسة (50%) من الذكور في المرحلة العمرية (25 -29) لم يسبق لها الزواج وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية.[65] فهناك مطالب وملحة على الدول العربية، بتوفير 50 مليون فرصة عمل بحلول عام 2020م، بغية استيعاب الشباب المقبل على سوق العمل، باعتبار أن وتيرة تزايد فئة الشباب وعددهم 90 مليون عام 2010م، كانت دوما أسرع من وتيرة تطور الموارد، وتأمين فرص العمل، هذه الفرص التي يجب أن تكون على أساس من العدالة والإنصاف للجميع.[66]

ب -تراجع عوامل الإندماج الوطني: شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة، تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية لا سيما في تلك الدول التي تتميز بقدر عال من التنوع العرقي والديني والاثني وهذه الظاهرة هي نتيجة للعديد من العوامل، تأتي في مقدمتها، قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بكتم الحريات الدينية والثقافية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها، وعن ثقافتها وعقيدتها، وكثيرا ما تعرضت الأقليات العربية: العرقية والدينية والاثنية إلى ممارسات تميزية أثرت على وضعها: ثقافيا، سياسيا واقتصاديا، كما حدث في حالة مسيحيي جنوب السودان، والشيعة في العراق والخليج ولبنان. كما أن انسداد قنوات المشاركة السياسية، وتقييد الحريات السياسية والمدنية إلى عدم قدرة هذه الجماعات على التعبير عن نفسها وبمطالبها، وهويتها بشكل شرعي وقانوني.

وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي بعدد من هذه الجماعات إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية، كما حدث في السودان، أو مناطق حكم ذاتي في العراق، الصومال، اليمن، لبنان وفلسطين.[67]

المحور الثالث: استراتيجيات بناء التغير -من السياق العالمي إلى السياق المحلي -

لقد كانت نماذج الثورات العربية خير معبر عن فشل أنموذج التنمية الإنسانية عربيا، بكافة أبعاده: سياسية، اقتصادية واجتماعية، ويبرز ذلك بصورة خاصة في

التحديات المتعددة الأبعاد والتي كانت كأسباب مباشرة للحراك نحو مبادرة التغيير العربي.

ولذلك جاءت الثورات العربية، لتجيب عن التساؤل الحيوي "علاقة التنمية بالديمقراطية"، بأنه: لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية بدون التنمية، وهو أمر يصدق أيضا على مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا تتحقق بدون الديمقراطية، ولذلك فإن أي محاولة لإعادة ترتيب الأوضاع العربية، يجب أن تنطلق من محاولة توليفية، تقوم على الجمع بين متطلبات الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي في آن معا.

وعليه فان أي محاولة لتحليل "ما يجب أن تكون عليه" العلاقة بين التنمية والديمقراطية في الواقع العربي لما بعد الثورات العربية، يتوجب علينا إدراك ما هو كائن فعلا.

أولا .حدود العولمة عربيا:

1. لقد أثبتت الحلول العولمية، عجزها عن تغيير الواقع التنموي العربي، فقد رافق انتشار النزعة اللبرالية الجديدة، بل نتج عنها، تأسيس النظم الاستبدادية، وإيجاد البدائل الشرعية، والمسوغات لاستمراريتها، كما أن حقوق الإنسان والديمقراطية، لم تحرز النجاح التنموي الذي تمثله الشعوب، وفي ذلك يرى هنتنغتون أن "السياسيين الذين يعتقدون أن بإمكانهم إعادة تشكيل مجتمعاتهم من الأساس، بالاعتماد على إدخال عناصر من الثقافة الغربية، يخفقون، لأنهم لا يستطيعون كبح عناصر ثقافتهم الأصلية.[68]

2. يرى "غيدنز" أن" العولمة في الأساس هي حالة حضارية جديدة، وهي حالة ما بعد الحداثة، القائمة فعلا في المجتمعات ما بعد الصناعية (...)، ولم تستغرق أكثر من عقد واحد لكي تنتشر على الصعيد العالمي، وتتغلغل في كل المجتمعات، وتخلق حالة حضارية عالمية تميل لدمج العالم، في عصر العولمة، تنتقل الحداثة من إطارها المحلي المنعزل إلى طورها العالمي المندمج".[69]

إن هذه القراءة للعولمة المقدمة من طرف "غيدنز" تفيد ببروز الكل العالمي سياسيا واقتصاديا في الواقع وفي الوعي، وفي مقابل هذا الكل العالمي، برز تيار انفصالي يهدد

الدولة العربية القطرية من الداخل، كما يهدد الاستقرار الإقليمي ويجد قوة دافعة في الانتماءات الأولية (Primordial) : إثنية، قبلية، قومية، ودينية، وأي من هذه العناصر سواء تواجدت مفردة أو متداخلة، فإن سببها يكمن في الإحتقان الإجتماعي، الذي غالبا ما يعود إلى أسباب الإستبعاد المتعدد الأبعاد: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

فالديمقراطية اللبرالية الجديدة، لا قيمة لها في الدول العربية، ما لم تحتوي على البعد الاجتماعي، وتتناول القضايا البارزة للعلاقات الطبقية، وامتيازات النخبة، وتوزيع السلطة والموارد، ولذلك فإن لم تكن الديمقراطية كمبدأ أساسي في الحكم، فإن قيمة ضئيلة ستضاف لبناء الدولة العادلة والتنموية والتي لا تقوم على أساس النيوليبرالية الاقتصادية وإنما تدعم الهياكل التنموية. فاحد الأسباب التي تجعل الديمقراطية النيولبرالية وافدة على الدول العربية، أنها تتعارض مع أكثر المفاهيم التي تنحو إلى إقرار العدالة والمساواة كمشاركة الأقليات، كما أنها مكنت من هيمنة قلة، اتخذتها كواجهة لحماية مصالحها، واستمراريتها، وكرست استبدادها، وعملت على استبعاد القوميات العرقية، والفئات الاجتماعية المهمشة (الشباب والنساء والفقراء)، كما أفقدت الضغوط المتزايدة من اجل تحرير الاقتصاد، الدولة القطرية أدواتها في تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال القطاع العام، وتراجعت بذلك العدالة الاجتماعية.

3. فرص التكامل والتحدي: أول ما يمكن أن يقال حول هذه النقطة، أن العولمة ليست للرفض والقبول، وإنما ما يتوجب عمله فعلا حيالها هو المواكبة، الانسنة، والإنصاف. ولعل في مخاطر التفكيك طرح لفرص التكامل والتحدي على المستوى الكلي والجزئي.

أ. على المستوى الجزئي: إن التحدي التنموي في عصر العولمة يطرح أمام الدول العربية، الرجوع إلى الأصل، أصل الثقافة المجتمعية، والقيم المحلية.وبناء على ذلك بات من الضروري على هذه الدول، أن تبحث عن حلول معضلاتها التنموية المتعددة الأبعاد من خلال استقراء واقعها: معطياته ومتطلباته، الأمر الذي يعبر عن ذلك "كاروتيرز"ب: " ترجمة الخبرات، أكثر من استيراد الدروس".[70]

-على الدول العربية التسلطية، أو شبه تسلطية، مواكبة التيار الديمقراطي العالمي، من خلال السعي نحو نموذج ديمقراطية تكفل الحرية والعدالة معا، ديمقراطية

تشاركية وديمقراطية توزيعية، من أجل كفاءة استيعاب الهويات المتداخلة وتعدد الولاءات، والفئات المختلفة شبابا ونساء وفقراء، والسماح لها بالتعبير عن مصالحها المختلفة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا.[71] في عصر أصبحت فيه الديمقراطية قيمة إنسانية عالمية، يمكن الأخذ بها، دون الأخذ بقواعد وسلوكيات العولمة.

-التركيز على الوظيفة التنموية للدولة العربية، والتحرك الايجابي نحو اضطلاعها بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ب. على المستوى الكلي (النظام العربي): يجب السعي نحو تدعيم التكامل الإقليمي العربي اقتصاديا، سياسيا، والخروج من المشروطية العولمية التي تنحو لصياغة العلاقة بين التنمية والديمقراطية، باتجاه دعم دور إحداهما لتحقيق الأخرى، ففي ظل واقع تم فيه إثبات أنه من أجل "أنسنة العولمة"، لا بد من الاقتران بين السياسية والاقتصاد، وتماشيهما معا، فالعالم العربي لا يمكن استثناؤه من ضمن هذه المعادلة، فقد أكدت الثورات العربية أنه من أجل تقدم اقتصادي منصف، لا بد من حوكمة سياسة ديمقراطية، وذلك في ظل تأكيد منظور التنمية الإنسانية على تعزيزهما لبعضهما البعض.

ثانيا: الاقتصاد السياسي للإصلاح العربي:

إن مضي الدول العربية في التقدم في التنمية الإنسانية، ممكن، وضروري أيضا، لكن الإسراع في التقدم يستلزم اتخاذ تدابير منسقة، ضمن السياسات، تشمل مختلف أبعاد التنمية: سياسية، اقتصادية، ولا شك أن الإنصاف هو نقطة التقاء جميع هذه الأبعاد.

إن أي مقاربة تنموية عربية، في مرحلة ما بعد الثورات، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، التزامن بين الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي ذلك أن المشاركة السياسية، كما يعتبرها الأستاذ: "عبد الوهاب الكبيسي".[*] لا تكفي لوحدها لتحقيق أهداف الحركات العربية، من عدالة اجتماعية وكرامة إنسانية، ولذلك لا بد من العمل على الاهتمام بزيادة الفرص، من خلال التنمية الاقتصادية، وذلك بتغيير العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، عبر زيادة المشاركة الاقتصادية لردم الفجوة القائمة في تلك المجتمعات، وتحقيق التطبيق الأمثل لمبدأ العدالة الاجتماعية، وخلق فرص عمل حقيقية وتدعيم القطاع الخاص

وإذا كانت المشاركة الاقتصادية تتضمن أساسا السعي لخلق القيمة، فإنها كذلك تتضمن تفعيل آليات الرقابة، المحاسبة، وزيادة قدرة الحكومات على اتخاذ القرارات الايجابية.[72]

في حين أن الإقصاء الاقتصادي، له اثر مباشر على نوعية الحوكمة الديمقراطية، فحينما لا يكون بوسع المواطنين الحصول على حقوق الملكية فإنهم يضطرون إلى العيش والعمل في القطاع غير الرسمي، حيث لا يمكنهم توظيف كافة قدراتهم، كما أن اتساع رقعة النشاط غير الرسمي، يؤدي بدوره إلى إضعاف سيادة القانون واستشراء الفساد، وعندها تتزايد الانتهاكات المعرقلة للسير الحسن للديمقراطية.

فبدون توفر الفرص الاقتصادية، حيث لا يكون لأصحاب المشروعات غير المقننة حق قانوني في **تملك ملكياتهم، وتشغيل مشروعاتهم**، فإنهم يتعرضون للمضايقات المستمرة، واحتمال فقدان استثماراتهم في أي وقت، وبذلك فهم يفتقرون إلى الأساس الذي يمكن عليه بناء مستقبل مزدهر، والخضوع دائما لسيطرة الدولة التعسفية.[73] وكمثال على ذلك حادثة "**البوعزيزي**" في تونس فقد صرّح شقيق "البوعزيزى"، أن شقيقه أحرق نفسه لإيمانه بأن "الفقراء أيضًا لهم الحق في البيع والشراء".

إن إستراتيجية "**الإصلاح الاقتصادي أولا**"، ورغم ما حققته في بعض الدول من استقرار للاقتصاد الكلي، إلا أنها أخفقت في تحقيق نمو شامل لكل المواطنين، أو معالجة الفساد، الذي تضاعف في ظل **تغييب الإصلاح السياسي الموازي.**[74] وبناء على ذلك يجب إدراك جيدا، في مرحلة ما بعد الثورات العربية أن الانطلاقة التنموية المتعددة الأبعاد تكون من الاعتبارات الأساسية التالية: [75]

- تمثل الديمقراطية قيمة إنسانية عالية.
- يجب أن تسير الديمقراطية والتنمية الاقتصادية جنبا على جنب.
- يعد بناء المؤسسات التي تشكل عماد كل من الديمقراطيات واقتصاديات السوق عاملا حاسما في نجاح الانتقال.

ثالثا -نحو دولة تنموية في المنطقة العربية: إن التنمية لا تتعلق بالثروة فحسب، ولكن بتوزيعها، وبدرجة المشاركة في قراراتها، فاستمرار الفقر أو القضاء عليه هو احد

نتائج خيارات السياسات وليس نتيجة إخفاقات تقنية، ويفرض ذلك على الدولة أن تضطلع بدور قيادي في توسيع القدرات والخيارات، وتمكين الناس.

ولذلك فإن ما يحتاجه العالم العربي هو اعتماد نموذج للتنمية يوسع الخيارات المفتوحة أمام المواطنين كعناصر فاعلة، من أجل الاستجابة لتطلعات شباب المنطقة باتجاه الكرامة، الحرية، والعدالة الاجتماعية، ومفاد ذلك ضرورة الانتقال من نموذج الدولة الريعية، إلى نموذج الدولة التنموية.

إن الإشكالية الأساسية للتنمية العربية هي كيفية "الاستفادة من العولمة"، ومن هذا المنظور، ثبت أنه لا يوجد هناك بديل سوى إعادة التفكير مجددا في دور جديد وإستباقي للدولة، " لتغيير شروط الاندماج في التقسيم الدولي للعمل، ويتطلب ذلك تغيير التخصصات من خلال سياسات اقتصادية كلية، وفق توجهات الربط بين النمو، التنافسية والتوازنات المالية من طرف الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية، وذلك في إطار الاقتصاد الكلي".[76]

وقد جاء تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المعنون بـ: "تحديات التنمية في الدول العربية 2011: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"، ليؤكد على ضرورة تخلي الدولة العربية عن نموذج الاقتصاد السياسي القائم على الريع، وتبني نموذج الدولة التنموية القائم على أساس عقد اجتماعي جديد، قوامه المساءلة المتبادلة، ويسمح للمواطنين بأداء أدوار اجتماعية نشطة ويعمل على كسر الحلقة المفرغة للاعتماد على الدولة، كصفة سائدة، ومميزة للعقد الاجتماعي العربي السائد.[77]

ومن وجهة نظر المؤسساتية الكلاسيكية فإن هناك ثمة تكامل بين هياكل الدولة، وتبادلات السوق، ولا سيما فيما يخص عملية التصنيع، يظهر ذلك لدى "كارل بولاني" (Karl Polanyi)، حيث يرى أن "السوق لا يتوقف فقط على الشبكات الاجتماعية، ولكن أيضا على أشكال الدولة وسياساتها، السوق لا يمكن أن يعمل إلا من خلال التدخل المستمر للدولة والمركزي والخاضع للرقابة".[78]

وحسب الأدبيات المتداولة، فإن للدولة التنموية خصائصها الهيكلية الوطنية والثقافية، وذلك على خلاف الوصفة النيولبرالية الأرثوذوكسية التي تقوم على إملاء وصفة واحدة على الجميع.[79]

وفقا ل"بيتر إيفانز" (Peter Evans) و"تشالمرز جونسون" (chalmers Johson) فإن الدولة التنموية تتميز بـ: [80]

- بيروقراطية متماسكة ومتطورة، وتكنوقراطية قوية، إذ تمنح الدولة أجهزتها الإدارية السلطة والنفوذ لتخطيط السياسات وتنفيذها، فهي تتمتع باستقلالية نسبية في علاقتها بالدولة/والنخبة السياسية، وجماعات المصالح الرئيسية في المجتمع.
- قيام الإستراتيجية الإنمائية على أساس مزيج من التخطيط الحكومي واستراتيجيات الأعمال من خلال التوازن الحكيم بين الحكومة والسوق، وفرض ضوابط على السوق إن لزم الأمر.

فسمات الدولة الإنمائية هي تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال المعاملة التفضيلية لبعض القطاعات، وجود قيادات ذات كفاءة، ووضع المؤسسات العامة القوية في صلب الاستراتيجيات التنموية ووضوح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، واكتساب الشرعية من الأداء التنموي.[81]

غير أن نجاح السياسات الاقتصادية الجديدة هو بدون شك مشروط بالتنمية السياسية التي يمكن تلمسها في تطوير نظام سياسي مستقر، شفاف وفعال، وفي ذلك يمكن التفكير في الحوكمة الديمقراطية، كعنصر ذو علاقة مباشرة بنجاح هذه السياسات.[82] وهذا مايقودنا للحديث عن الدولة التنموية والديمقراطية، بمعنى هل يفترض أن تكون الدولة التنموية تسلطية؟

يرى "بوليستا" (Andrzei Bolesta) أنه على الرغم من عدم وجود العديد من الدراسات التي تهتم بطبيعة البيئة السياسية اللازمة لازدهار الدولة التنموية، إلا أن هذه الأخيرة قد وجدت في الأنظمة التسلطية كوريا وتايوان، وكذلك في اليابان الديمقراطية، وواقعيا كانت اليابان أول دولة تنموية في شرق آسيا.[83] فالدولة التنموية يمكن أن تكون تنموية، وفي الوقت نفسه تدعم تطور قيم الديمقراطية، حتى يعزز الاثنين بعضهما البعض.

ويشير "كابيلا ماتلوزا" (Khabela Matlosa) إلى أنه "من اجل تنمية اقتصادية قومية مستدامة، والتي تمثل المفتاح الأساسي لوجود وعمل الدولة التنموية، فإن الحوكمة الديمقراطية ضرورية"، ويبرهن على ذلك بأن فكرة الدولة التنموية

الديمقراطية تجعل من تحرير (الشعب، الدولة، المجتمع والاقتصاد)، من الاستبداد الداخلي، والهيمنة الأجنبية عملية أساسية في عملية التحول الديمقراطي، الديمقراطية والتنمية، ومفهوم التحرير هنا، يشير إلى أن الدافع وراء الدمقرطة والتنمية لا يجب أن يكون خارجيا.[84] هذا، ويعطي"أومانو أديجيي" (Omano Edigheji) تعريفا أكثر شمولا لمفهوم الدولة الديمقراطية التنموية، بحيث تتضمن" السمات المؤسسية للدولة التنموية الكلاسيكية بالإضافة إلى الجانب الإجرائي للديمقراطية، كما أنها تقيم على نطاق واسع تحالفات مع المجتمع، وتضمن المشاركة الشعبية في الحكم والتنمية وعمليات التحول (...)، وهي تسترشد بالأهداف، التماسك والحوكمة والمساءلة الشمولية، الاستقرار، والقدرة على توليد التوافق والإجماع والمشاركة".[85]

فما تتطلبه الدولة التنموية الديمقراطية، هو نظام سياسي قادر على استيعاب المصالح، والمطالب السياسية المتنوعة".[86] ولذلك فقد ظهر ثمة جدال بين الأكاديميين حول ضرورة "تجاوز الديمقراطية السياسية النيولبرالية إلى احتضان ومأسسة الديمقراطية الاجتماعية، والتي هي تؤكد إلى حد بعيد على التشاركية، الشمول، التمييز والمسؤولية والرفاهية الاجتماعية شكلا ومضمونا".[87]

ووفقا لهذا التصور فإن الديمقراطية والتنمية يجب أن تسيرا جنبا إلى جنب، وبعبارة أخرى، فإنها تعزز بعضها البعض، وبالتالي فإن بعض العلماء والأكاديميين يرون بأن العدالة الاجتماعية والاقتصادية هي جوهر الديمقراطية.[88] ومما تتقدم نستنتج أن الدولة التنموية والديمقراطية، غير متناقضتين مع بعضها البعض وواقعيا، يعززان بعضها، فالدولة التنموية بدون ديمقراطية، ليست فقط مستحيلة، ولكنها غير مستدامة على المدى الطويل. لأن الدولة التنموية الديمقراطية تشجع على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، المرتكز على مبادئ الحوكمة الديمقراطية، كما أنها تركز على السوق، الدولة والمجتمع. والدولة العربية وفي ظل حاجتها إلى الشرعية والمصداقية، فهي في حاجة إلى التحول من دولة ريعية إلى دولة تنموية، تقوم بالاهتمام بجدول أعمال التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقا بدلا من الاعتماد على النمو الاقتصادي المعتمد على الريع، والذي تستعمله في تكريس تسلطها، وإلى دولة تنموية

ديمقراطية تهدف إلى تمكين مواطنيها سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا. بطريقة متبادلة وشاملة، وكجزء لا يتجزأ من هذا المفهوم هو المشاركة النشطة كشرط ضروري في التنمية وفي عملية الحوكمة. ومعنى ذلك التركيز على العمل التعاوني، والتقاليد التداولية، من خلال إدراج الأفراد معا، عبر الخطوط الحزبية، الخلفيات العرقية، والانقسامات الطبقية، من اجل الصالح العام، وتفعيل الديمقراطية التمثيلية وتدعيمها بالديمقراطية التشاركية.[89]

خاتمة:

أدى تصاعد متسارع لتيار عولمي حمال لمطالب الاندماج والانصهار في بوتقة العالمية، من خلال كوننة قيمية غربية سياسية واقتصادية، إلى إحياء الهويات المحلية والخصوصيات الثقافية في ظل ديمقراطية سياسية، تتجاوز المشاركة المباشرة للأفراد في التعبير عن متطلباتهم وحاجاتهم التنموية، ونمو اقتصادي استفادت منه أقلية في حين تم إفقار الأغلبية. بناء على ذلك فإن فشل النماذج التحديثية الغربية التي تقودها قوى العولمة النيوليبرالية أدى إلى طرح نموذج تنموي بديل يقوم على أسس استيعابية، بحيث يقود الحديث في ظله عن المشاركة السياسية ودورها في صناعة القرار الاقتصادي إلى تجاوز التمثيل والبرلمانات إلى المحليات والمجتمع المدني، وبمعنى اعم الحوكمة المحلية.

إن فرض محاولات التحديث الغربية لنماذج تنموية بعينها، لم يعط الفرصة للدول العربية للانطلاق في بناء تنميتها من استقراء واقعها ومتطلباته، ولعل في ذلك تفسير للإخفاقات المتكررة لهذه النماذج، لأنه لا بد من أن يكون واقع هذه الدول حكما على صحة النظرية التحديثية في ربطها بين المتغيرات المختلفة، كما ينم ذلك عن رفض حقوق الآخرين في تبني مسارات تنموية تعبر عن تقاليدها وقيمها الحضارية المختلفة، وفي ذلك تفسير لعدم بناء نظرية عربية إسلامية لحد الآن تربط بين التنمية والديمقراطية، وتساهم في تفسير مشكلات الواقع العربي وحلها.

ودعى عجز المسارات العولمية في إيجاد مداخل للربط بين التنمية والديمقراطية، سواء من خلال نموذج الاقتصاد السياسي الجديد، أو المشروطية السياسية لاحقا إلى أن تتطلب معادلة التنمية الإنسانية العربية ضرورة الارتباط بين السياسة والاقتصاد لان

المجتمعات العربية بحاجة إلى تنمية إنسانية شاملة، متكاملة، تعزز أبعادها بعضها البعض.

الهوامش:

(1)- Jaque Chevalier, L'état post moderne, 2eme édition, Paris: L.G.D.J.Série politique35, 2004, pp 136-137.

(2)- Jean François Lyotard, The post modern condition: A report on knowledge, Manchester: Manchester University press,1984,p81.

(3) - علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث". في علي الدين هلال وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 35

(170)- Development Studies Program, The American University and Institute Research Washington DC, and International Centre for Ethnic Studies, Kandy, Srilanka ,"Democracy and democratization in developing countries", Series on democracy and health, Data for decision making project Department of population and international health, Boston, Massachusetts: Harvard school of public health, p 07.

(5)- David Held ,Models of democracy,3rd edition ,Cambridge: Polity Press ,2006, INTRODUCTION), p 4.

(172)- Cherif Bassiouni, op.cit, p 05.

(7) -حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006، ص 108.

(8)- Jurgen Habermas,Three normative models of democracy,democratic and constitutional theory today, CONSTELLATIONS, volume (1), N° (01), 1994, p 02.

(175)- Oyekan Adeolu Ouwaseyi, op.cit, p 216.

(10) -سعد طه علام، التنمية والدولة، ط2، القاهرة: دار طيبة، 2004، ص 10.

(11) -سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الأردن: دار الشروق للنشر ، 2007، ص 22.

(12) -بطرس بطرس غالي، "التفاعل بين الديمقراطية والتنمية"، تقرير، باريس: اليونسكو، 2003، ص ص 9 -10.

(13) - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2001، ص ص 226 -227.

(14)- Amartya sen, Development as freedom, London: Anchor Books, 1999, p 03.

(15) -نادر فرجاني،"التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، المستقبل العربي، العد283، سبتمبر 2002، ص 70.

(16)- Rahul Bhardwaj, Shahanawaz Ansari, and Y.S.Rajput, « Human development » INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC RESEARCH, ENGINEERING & TECHNOLOGY, vol(1), issue (5), August 2012, p 304.

(17)- Emmanuelle Bénicourt, "Amartya sen, une nouvelle ère pour le développement ? ", TIERS MONDE, volume (47), N°(186), Juin 2006, p 439.

(18)- Richard J.Arneson,"Justice after Rawels",in John S Dryzek et al (eds),The Oxford Handbook of political theory,New York: Oxford university press,1rst pub,2006,p47.

(19)- Alexandre Bertin, op.cit, p 06.

(20)- M'hamed Zriouli, op.cit, 2eme Partie.

(21) - Ibid, p 46.see also:

Marie Clerc, Mathilde Gaini et Didier Blanchet. « Les préconisations du rapport Stiglitz – Sen- Fitoussi: quelques illustrations, L'Economie Française, édition 2010, p: 84

(188)- United Nations Development Program, Human Development Report1990, "Defining and Measuring human development" New York: Oxford university press,1990,p10

(23) جورج القصيفي، مرجع سابق الذكر، ص 81.

(24) -نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية"، تعقيب، في إسماعيل الشطي وآخرون، مرجع، ص 126.

(25)- Mahbub Ul Haq, Reflections on human development, New York: Oxford University Press, 1995, p 13.

(26) - Mahbub Ul Haq, op.cit , pp 13-14.

(27)- United Nation Development Program, Human Development Report, 1993, New York: Oxford University Press, 1993, p 03.

(194) -قاسم حجاج، فجر العولمة الجديدة: دراسة لعينة من الأطروحات الأكاديمية والسياسات الحكومية والنضالات الاجتماعية الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة والمتطلعة لعولمة بديلة، الجزء الثاني، غرداية: دار نزهة للألباب، ط1، 2013، ص.59

(195) -نفس المرجع، ص61.

(*)- Kenichi Ohmae, De L'état Nation Aux Etats Régions ,Trad: Michel De Seach ,Paris: Dunot ,1996.

(30)- Michel Bacot Decriaud, Jean-Paul Joubert, Marie – Claude Plantin, La sécurité international d'un siècle à l'autre, Paris: L'Harmattan, 2002, p 40.

(31)- James Rosneau, «The Dynamics of Globalization: Towards An Operational Formulation», Paper presented at the International studies Association Convention, San Diego,(18April 1996)pp3-4.See also: James Rosneau et.al"On the cutting Edge of globalization", Paper presented at the annual convention of the American political science Association, Philadelphia(28-31August2003),p1.

(32)- Anthony Giddens ،The Consequences of Modernity ،Cambridge: Polity press, 1990, p65.

(33) - Robert W.Cox, «A perspective on globalization», in James H.Mittelman ، Globalization: Critical Reflections, Boulder: Lynne Reinner, 1996, pp21-30.

(34) - Martin Khor ،Rethinking Globalization: Critical Issue and Policy Choices, London: Zed books, 2001.

(35) -رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق الذكر، ص 29.

(36) -قاسم حجاج، فجر العولمة الجديدة: مدخل معرفي وصفي وتأريخي إلى إشكاليات العلاقات الدولية المعولمة وإلى المساهمات الناقدة والمناهضة لـ "العولمة الأخيرة" والمتطلعة لـ "عولمة بديلة"، ج1، مرجع سابق الذكر، ص 85.

(37) - قاسم حجاج، فجر العولمة الجديدة: مدخل معرفي وصفي وتأريخي إلى إشكاليات العلاقات الدولية المعولمة وإلى المساهمات الناقدة والمناهضة لـ "العولمة الأخيرة" والمتطلعة لـ "عولمة بديلة"، الجزء الأول، مرجع سابق الذكر، ص 89.

(38) -فليب ماكمايكل، مرجع سابق الذكر، ص143.

(39) -صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ص20.

(40) -جياكومو لوتشيانو، "الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية"، في جون ووتربوري وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي، /الإسلامي، غسان سلامة (معد)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص180 -181.

(41) -خالد عبد الله، "آفاق التحول الديمقراطي في البحرين – الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"، الحوار المتمدن، العدد (86)، 2002/03/10.

http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1085.

(42) -هاني حوراني، "الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي" في هاني الحوراني وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، المشرق العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998، ص 26.

(43) -رمزي زكي، مرجع سابق الذكر، ص 210.

(44) -إبراهيم حسين توفيق، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (1981 -2005)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006، ص 63.

(45) -إبراهيم حسين توفيق، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، ص 220.

(46) -فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، باتنة: جامعة الحاج لخضر – كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010/2011، ص: 152.

(47) -إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ، ص 226.

(48) -عبد النور بن عنتر، " إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في العالم العربي"، في ابتسام الكتبي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 70.

(49) -عمار علي حسن، مرجع سابق الذكر، ص 18.

(50)- David Held, "Democracy and globalization",in Daniel Archibugiet Et-al., Re-imagining political community: studies in cosmopolitan democracy, U.K: Polity Press, pp 14.18.

(51)- Mamadou Ndiaye, «E- Gouvernance et Démocratie en Afrique: Le Sénégal dans la Mondialisation des Pratiques », Thèse pour le doctorat en sciences de l'information et de la communication, Université Michel De Montaigne- Bourdeau 3: Institut des sciences de l'information,de la communication(ISIC),Centre d'études de médias,de l'information et de la communication(CEMIC), 2006, pp 38-39.

(52) -أديبايو أولوكوشي، "إدارة التنمية الإفريقية... التحدي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، في أديبايو أولوكوشي وآخرون، استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003، ص 41.

(53) -يسري احمد إبراهيم جمعة عزباوي مرجع سابق الذكر، ص 49.

(54)- Helen V. Milner, « Globalization, development, and international Institutions: normative and positive perspectives", Review Essay, December 2005, vol (03), N°)04(, December 2005, p 835.

(55)- United Nation Development Program, « Governance for sustainable human development", UNDP policy document, 1997, p 116.
http: //magnet undp.org/policy/default/html.

(*) -خبير اقتصادي في قسم العولمة واستراتيجيات التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الاونكتاد).

(56) -رجاء الخالدي، الثورات العربية: تحديات فكرية وسياسية، آفاق برلمانية، مرجع سابق ، ص 13.

(57) -موسى الحديد، ظاهرة الثورات العربية الشعبية الدوافع والمحددات، في حامد عبد الماجد قويسي (محررا) مرجع سابق ، ص 59.

(58) -حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ص.65

(59)- Simon Brambly, "Middle East exceptionalism: Myth or reality?, in: David Potter, Democratization, democracy –.from classical times to the present, Cambridge. UK: Blackwell Publishers, 1997, pp 321-344.

(60)- Michael L.Ross, "Will oil drown the Arab spring?", FOREIGN AFFAIRS, vol (90), n°(05), (Sep-Oct)2011, pp 2-7

(61) -محمد عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، 1978، ص 64.

(62)- United Nations Development Program, " Arab Development Challenges: Toward Development State in the Arab region ", Report 2011, Egypt: Regional Centre for Arab States,2011 , p19 .

روضة بن عثمان، "رؤى الشباب(التونسي الناشط سياسيا حول الديمقراطية والمشاركة بعد الثورة، " في

(229) -إسحاق كافومبا سواري وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص4

(64) -جورج العبد، "عوامل الفساد وأثاره في النمو الاقتصادي والتنمية"، في إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق الذكر، ص ص213 -214.

(65) -مريم وحيد، دينا شحاتة، "محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، السنة (47)، العدد(184)، افريل2011، ص: 10

(66) -مسعود أحمد، "نحو رخاء يعم الجميع، بلدان التحول العربي تحتاج إلى رؤية إرشادية في المستقبل"، مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق الذكر، ص 9.

(67) -معتز سلامة (قناة العربية)، "التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011 – 2012 (رؤية استشرافية)."

http: //www.alarabiya.net/servelet/aa/pdf/7188bba0-4cb9-8b40-db889607d888

(68) -صامويل هانتنغتون، صدام الحضارات، ص 252، نقلا عن: عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 36.

(69) -نفس المرجع، ص 43.

(70) -أنا نادجر وكيفيتش، "حقوق الملكية والتنمية والتحولات الديمقراطية: الطريق إلى الأمام"، مركز المشروعات الدولية الخاصة (قضايا الإصلاح الاقتصادي واشنطن: (CIPE)، ص 2.

(71) -فاطمة بدروني، "التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات متعددة الاثنيات"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة: عدد أفريل 2011، ص 401.

(*) -المدير الإقليمي لبرنامج الشرق الأوسط وإفريقيا، بمركز المشروعات الدولية الخاصة. ورد في تقرير مؤتمر التنمية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، يومي (26 -27 أفريل 2012)، جامعة ستانفورد.

(72) -آنا نا دجروكيفيتش، مرجع سابق الذكر، ص 3.

(73) -نفس المرجع.

(74) -مروان معشر، "الحرية والخبز يسيران معا"، مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق ، ص 15.

(75) -آنا نادجر وكفيتش، مرجع سابق الذكر، ص 2.

(76)- Dimitri Uzinidis et Lamia Yakoub, opc.it, p 123.

(77) -برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بيان صحفي حول تقرير تحديات التنمية في الدول العربية، 2011، ص 1.

(78)- Peter Evans," The state as a problem and solution: predation, embedded autonomy, and structural change", in Stephan Haggard and Robert R. Kaufman (eds), The politics of economic adjustment, New Jersey: Princeton University Press,1992 , p142 .

(79) -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام2013، "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع "، نيويورك: البرنامج، 2013، ص 69.

(80)- Adekunle Amuwo, "Constructing the democratic developmental state in Africa, a case study of Nigeria 1960-2007", Occasional Paper n° 59, Institute for Global Dialogue, South Africa, p08 .

(81) -برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام2013، مرجع سابق ، ص 69.

(82)- Dimitri Uzinidis et Lamia Yakoub, op.cit, p125.

(83)- Andrzei Bolesta, "China as a development state", MONTENEGRIN JOURNAL OF ECONOMICS, n°05, 2007, p 107.

(84)- Khabela Matlosa, "The state, democracy and development in southern Africa", a paper presented for the 11th general assembly of CODESRIA on "Rethinking African development: beyond impasse, towards alternatives", Maputo, Mozambique,(6-10 December 2005), pp 3-4.

(85)- Ibid.

(86)- Omano Edigheji, "A democratic development state in Africa?" Research report 105, Johannesburg: Center for Policy Studies, May 2005, p 09.

(87)- Khabela Matlosa, op.cit, p 7.

(88)- United Nations Development Program, "democratization in a developmental state: the case of Ethiopia: issues, challenges and prospects", Ethiopia: UNDP, 2012, pp 14-15.

(89)- Omano Edigheji, op.cit, p 09